تاريخ الإرسال (2020-12-04)، تاريخ قبول النشر (2021-01-25)

أ. محمود نصر كشكش	اسم الباحث الأول:
أ. د. ماهر موسى درغام	اسم الباحث الثاني:
ماجستير محاسبة - باحث	1 اسم الجامعة والبلد:
قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - الجامعة الإسلامية بغزة	2 اسم الجامعة والبلد:

أثر خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Mdurgham2005@yahoo.com

<https://doi.org/10.33976/IUGJEB.29.3/2021/6>

المخلص:

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير خصائص لجنة التدقيق بأبعادها (عدد الأعضاء - الاستقلالية - الخبرة المالية والمحاسبية - عدد الاجتماعات - ملكية الأسهم) على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، وعددها (6) مصارف خلال الفترة (2013م- 2018م) مثلت مجتمع الدراسة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها، حيث نظمت بيانات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار للبيانات المقطعية عبر الزمن (Panel Regression). بينما استخدمت الدراسة نموذج نسبة ميلر (Miller Ratio) لفحص مدى ممارسة إدارة الأرباح. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لزيادة عدد أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح، فيما كان هناك تأثير سلبي لزيادة عدد اجتماعات لجنة التدقيق على إدارة الأرباح، بينما لم تجد الدراسة أثراً ذو دلالة إحصائية لكل من (الاستقلالية-الخبرة المالية والمحاسبية-نسبة ملكية الأسهم) على إدارة الأرباح. وقد أوصت الدراسة بضرورة العناية بتكوين لجان التدقيق وخصائص أعضائها، بحيث: تتكون لجنة التدقيق في المصارف من ثلاثة أعضاء مستقلون بالكامل ومن ذوي الخبرة المالية والمحاسبية الحديثة في القطاع المصرفي. تعزيز لجنة التدقيق بأعضاء خارجيين مستقلين وخبراء، وأن يتم زيادة الحد الأدنى لاجتماعات لجنة التدقيق ليصبح (6) مرات سنوياً. أن تلزم البورصة الفلسطينية المصارف بالإفصاح عن اجتماعات لجان التدقيق وجدول أعمالها. أن تحرص سلطة النقد الفلسطينية على تعزيز رقابتها على اجتماعات لجان التدقيق وجدول أعمالها، وكذلك أن تقوم بإلزام المصارف بنموذج محدد للكشف عن خصائص لجنة التدقيق ضمن تقاريرها السنوية.

كلمات مفتاحية: خصائص لجنة التدقيق، إدارة الأرباح، بورصة فلسطين، المصارف.

The Effect of Audit Committee Characteristics on Earnings Management An Empirical Study on the Banks Listed on the Palestine Exchange.

Abstract:

This Study Aimed to Identify the Effect of Audit Committee Characteristics (Number of Members, Independence, Financial and Accounting Expertise, Number of Meetings and Shares Ownership) on Earnings Management. To achieve this Aim, Descriptive Analytical Approach has been used, where Data of Six Banks Representing the Society, during the Period (2013-2018) using the Panel Regression Model of Cross-time Data. Miller Ratio Model has been used to Checkout Practicing of Earnings Management. The Study Concluded Several Results, the Most Important are: there is a Positive Effect of Increasing of Audit Committee's Members on Earnings Management, a Negative Effect was Found of Increasing Audit Committee's Meetings on Earnings Management, No Significant Effect was Found for (Independence, Financial and Accounting Expertise, Shares Ownership) on Earnings Management. The Study Recommends Take Care of Audit Committee's Composition and Characteristics of its Members by: Audit Committee Should Consist of Three Members with Completely Independence and have Modern Financial and Accounting Experience in Banking Sector. Audit Committee Meetings should Increase of to be at least Six Meetings annually. Audit Committee should be strengthened by External Independent and Expert Members. The Palestine Stock Exchange should Obligate Banks to Disclose Audit Committee Meetings and its Agenda. The Palestinian Monetary Authority Should strengthen oversight of Audit Committee's Meetings and their Agenda, also Obligating Banks with a Standard Form to Disclose Audit Committee members Characteristics in its Annual Reports.

Keywords: Audit Committee Characteristics, Earnings Management, Palestine Exchange, Banks.

مقدمة:

تسعى بعض إدارات الشركات إلى التلاعب في عملية الإبلاغ عن أرباحها في محاولة منها تحقيق عدد من الأهداف من بينها الحصول على مصالح شخصية، وهو ما يؤثر على جودة التقارير المالية المنشورة، والتي يعتمد عليها أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم؛ الأمر الذي قد يؤدي لاتخاذهم قرارات غير سليمة.

ونتيجة للانهيئات التي شهدتها كبرى الشركات حول العالم، والتي كانت نتيجة لقصور نظم الرقابة الداخلية وجهات التدقيق الخارجية في اكتشاف حالات التلاعب التي قد تمارسها الشركات في إعداد تقاريرها المالية (السرطاوي، وآخرون، 2013م)، فقد أوصت المنظمات المحاسبية والمهنية في دول عديدة مبكراً بضرورة تشكيل لجان التدقيق، فقد اقترحت هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) بتشكيل لجنة تدقيق من الأعضاء غير التنفيذيين والإفصاح عن كيفية تشكيلها وتحديد عدد اجتماعاتها (Bédard, et. al., 2004)، وكذلك أوصت اللجنة التنفيذية لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) بتشكيل لجنة تدقيق من الأعضاء المستقلين والمحافظة على استقلاليتها وتنظيم العلاقة بينها وبين المدقق الخارجي، بينما جعلت بورصة نيويورك تشكيل لجان التدقيق شرطاً من شروط إدراج الشركات المساهمة العامة في البورصة (حمدان، وآخرون، 2012م).

وتقوم لجنة التدقيق كإحدى آليات الحوكمة على تعزيز ثقة المستخدمين في بيانات القوائم المالية وجودتها من خلال دور لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية المدقق الداخلي ودعم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز نزاهة القوائم المالية وجودتها (حميدي، وآخرون، 2017م)، يرى (عبد وإبراهيم، 2019م) أن من أبرز مهام لجنة التدقيق هو ضبط العلاقة بين الإدارة والمدقق الخارجي بما يحقق استقلاله ونزاهته، وكذلك علاج الخلافات التي قد تنشأ بينه وبين الإدارة حول القضايا والسياسات المتبعة في الشركة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تضمن قانون (Sarbanes Oxley) للعام 2002م بأن لجنة التدقيق هي المسؤولة عن الإشراف على عملية التدقيق بما في ذلك تعيين المدقق الخارجي ومكافأته وإنهاء التعاقد معه (Hansen, et. al., 2019).

إن الحكم على مدى تحقيق لجان التدقيق الهدف من تشكيلها وقيامها بدورها لا يرتبط بتكوينها فحسب، بل يتعدى ذلك إلى الاهتمام بخصائص لجنة التدقيق بما يُمكن أعضائها من الاضطلاع بمهامهم وأداء مسؤولياتهم لتوفير بيانات مالية ذات جودة ومصداقية تبني عليها الجهات ذات الاهتمام قراراتها المختلفة (Khudhair, et. al., 2019; Albersmann and Hohenfels, 2017).

وقد واكبت البيئة المصرفية الفلسطينية المستجدات العالمية في قواعد الحوكمة، حيث ألزمت سلطة النقد الفلسطينية مجالس إدارة المصارف الفلسطينية من خلال التعليمات التي تصدرها والتي كان آخرها تعميم رقم (10) لعام 2017م بضرورة اتباع دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف، والذي أشار إلى ضرورة تشكيل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل كلجنة دائمة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة يترأسها عضواً مستقلاً، ومراعاة توافر الخبرة المالية والمعرفة المحاسبية لدى غالبية أعضاء اللجنة، وكذلك عقد (4) اجتماعات للجنة التدقيق على الأقل سنوياً، وقد أوكلت لها مهاماً عدة كان أبرزها مراجعة ممارسات المصرف المحاسبية والمالية، ومراجعة التقارير المالية السنوية (سلطة النقد الفلسطينية، 2017م).

إن الدراسات المتعددة التي أجريت في البيئة الفلسطينية لفحص مدى ممارسة المصارف الفلسطينية لإدارة الأرباح قد خلصت إلى أن المصارف الفلسطينية تمارس إدارة الأرباح (سيسالم، 2018م؛ جراد، 2011م؛ شاهين، 2011م)، لذلك فإنه من الضروري اكتشاف أثر خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين والحد منها.

مشكلة الدراسة:

إن الدراسات التي أجريت في الدول بمختلف تصنيفاتها الاقتصادية قد أكدت على أن لخصائص لجنة التدقيق تأثيراً على إدارة الأرباح، فقد أشارت دراسة (Malhotra and Mishra, 2016) إلى أن عدد أعضاء لجنة التدقيق الكبير يعد أكثر فاعلية في الحد من إدارة الأرباح كنتيجة لتعدد خبرات الأعضاء، وأن لجنة التدقيق التي تجتمع بشكل مستمر يكون لديها فرصة أكبر لمناقشة

المشكلات والقضايا المالية وبالتالي الحد من إدارة الأرباح، وتوصلت دراسة (Ben-Amar, 2014) إلى أن استقلالية غالبية أعضاء لجنة التدقيق تساهم بشكل فاعل في الحد من هذا النوع من الممارسات، بينما دراسة (السرطاوي، وآخرون، 2013م) بينت أن امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم في الشركة يضعف من قدرتها على مواجهة ممارسة إدارة الأرباح، كما ويوضح (Juhmani, 2017) أن الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق تزيد من احتمال اكتشاف الأخطاء المادية والإبلاغ عنها وتصحيحها في أوقات مبكرة تمنع تفاقمها.

وقد سعت سلطة النقد الفلسطينية بصفتها الجهة النازمة للقطاع المصرفي الفلسطيني إلى تطبيق مبادئ الحوكمة عبر إصدار تعليماتها للمصارف بضرورة اتباع قواعد الحوكمة وفق دليل رقم (10) لعام 2017م والذي جاء بديلاً عن الدليل رقم (9) لعام 2013م، والذي حددت فيه ضرورة توافر بعض الخصائص في أعضاء لجنة التدقيق. لذلك فإنه من الضروري اكتشاف أثر خصائص أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين؛ خاصة وأنه لم يسبق وأن تم تناول موضوع البحث في البيئة الفلسطينية ذات السمات الخاصة وفي قطاع مهم من قطاعات الاقتصاد وهو القطاع المصرفي، وعليه يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس التالي:

ما مدى تأثير خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟ وينبع

من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما مدى تأثير عدد أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية؟
- 2- ما مدى تأثير استقلالية أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية؟
- 3- ما مدى تأثير الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية؟
- 4- ما مدى تأثير عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية؟
- 5- ما مدى تأثير نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على خصائص لجنة التدقيق بأبعادها الخمسة لدى المصارف المدرجة في بورصة فلسطين (عدد الأعضاء، الاستقلال، الخبرة المالية، عدد الاجتماعات، نسبة ملكية الأسهم).
- 2- التعرف على مدى ممارسة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.
- 3- اختبار أثر خصائص لجنة التدقيق بأبعادها الخمسة (عدد الأعضاء، الاستقلال، الخبرة المالية، عدد الاجتماعات، نسبة ملكية الأسهم) على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

أهمية الدراسة:

تأخذ الدراسة أهميتها من مجموعة من الاعتبارات العلمية والعملية المتضمنة فيها، وذلك على النحو التالي:

**** من الناحية العلمية:** تتناول موضوعاً محاسبياً حديثاً نال اهتمام الباحثين في السنوات الأخيرة الدراسة، وهي امتداداً لجهود الباحثين الهادفة إلى مكافحة إدارة الأرباح، فقد تناولت خصائص لجان التدقيق كمدخل حديث في الحد من إدارة الأرباح، وتقدم بالإضافة للمكتبة العربية حول أثر خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح من قطاع المصارف في البيئة الفلسطينية.

**** من الناحية العملية:** تقدم الدراسة لسلطة النقد وبورصة فلسطين، والباحثين مجموعة من التوصيات التي من الممكن أن تساعد في تطوير خصائص لجنة التدقيق. تساعد الدراسة المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين في التعرف على خصائص لجان التدقيق في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين بما يساهم في عملية اتخاذ قراراتهم المختلفة. تساعد الدراسة المدققين الخارجيين على فهم خصائص لجان التدقيق في بيئة المصارف الفلسطينية بشكل يساعدهم في إنجاز المهام الموكلة إليهم.

متغيرات الدراسة:

**** المتغيرات المستقلة:** خصائص لجنة التدقيق بدلالة أبعادها التالية (السرطاوي، وآخرون، 2013م؛ Malhotra and Mishra, 2016):

1. عدد الأعضاء.
2. الاستقلالية.
3. عدد مرات الاجتماع.
4. الخبرة المالية والمحاسبية.
5. ملكية الأسهم.

**** المتغير التابع:** إدارة الأرباح: نموذج نسبة ميلر (Miller Ratio 2007) للكشف عن ممارسة إدارة الأرباح.

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضية الرئيسة التالية: لا يوجد أثرًا ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$ لخصائص لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثرًا ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لعدد أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
2. لا يوجد أثرًا ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
3. لا يوجد أثرًا ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
4. لا يوجد أثرًا ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
5. لا يوجد أثرًا ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

نموذج الدراسة:

استناداً لمشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، فإنه يمكن صياغة نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$EM = a + \beta_1 ACSZ + \beta_2 ACIN + \beta_3 ACES + \beta_4 ACME + \beta_5 ACOW + \varepsilon$$

حيث إن:

EM = إدارة الأرباح.

ACSZ = عدد أعضاء لجنة التدقيق.

ACIN = استقلالية أعضاء لجنة التدقيق.

ACEX = الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق.

ACME = عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق.

ACOW = نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق.

ϵ = الخطأ العشوائي.

حدود الدراسة:

الحد المكاني: اقتصرَت الدراسة على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين وعددها (6) مصارف هي (البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني، بنك الاستثمار الفلسطيني، البنك الوطني، بنك القدس، وبنك فلسطين)، كونها تحكمها إجراءات وضوابط مختلفة عن باقي القطاعات مع توفر بيانات الدراسة.

الحد الزمني: سنوات الدراسة خلال الفترة (2013م-2018م).

الدراسات السابقة

حظي موضوع الدراسة على اهتمام كبير من قبل الباحثين في البيئتين الأجنبية والعربية خاصة بعد الأزمات المالية في شرق آسيا والرهن العقاري في أمريكا، وتنوعت البيئات الاقتصادية التي تناولتها الدراسات السابقة، حيث شملت دولاً متقدمة وأخرى نامية وإقليمية قريبة من البيئة الفلسطينية، وقد أجريت الغالبية العظمى من الدراسات السابقة على مؤسسات غير مالية، واعتمدت في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، وتحليل القوائم المالية بهدف قياس إدارة الأرباح. كما واستخدمت الدراسات السابقة التي اختبرت أثر خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح على نماذج جونز المعدل (Modified Jones, 1995)، نموذج (Kothari et al. 2005) ونموذج مخصص خسائر القروض (LLP).

إن الدراسات السابقة قد كشفت عن نتائج مختلفة للعلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وإدارة الأرباح، فقد توصلت دراسة (صحراوي، 2018م) إلى وجود علاقة طردية بين عدد أعضاء لجنة التدقيق وإدارة الأرباح، وأرجعت ذلك إلى أن زيادة عدد أعضاء لجنة التدقيق يؤدي إلى تخفيض فاعلية لجنة التدقيق عند القيام بمهامها، وأوضحت دراسة (Zgarni, et. al., 2018) بأن عدد الأعضاء الكبير يؤدي إلى صراعات وتكتلات يفقد للجنة تركيزها ويؤدي إلى الإبطاء في بناء قراراتها. غير أن دراسات (Abu-Saleem, 2019)، (Soliman and Ragab, 2014)، (Albersmann and Hohenfels, 2017)، (السرطاوي، وآخرون، 2013م) قد توصلت إلى غياب تأثير عدد أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح. ومن ناحية أخرى فقد كشفت دراسات (Juhmani, 2017)، (Ben-Amar, 2014) و(قديح، 2013م) عن وجود تأثير سلبي لعدد أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح وأن الزيادة في عدد الأعضاء قد تمنع اتخاذ قرارات متسعة. وقد أشارت دراسة (Malhotra and Mishra, 2016) إلى أن لجنة التدقيق كبيرة الحجم تحتوي على خبرات أكبر، وتكون في وضع أفضل عند مناقشة الإدارة.

أما على صعيد تأثير استقلالية لجنة التدقيق على إدارة الأرباح، فقد توصلت دراسة (Abu-Saleem, 2019)، (Elhaddad and Ezzarzari, 2017)، (Soliman and Ragab, 2014) و (Ben-Amar, 2014) إلى وجود تأثير سلبي معنوي لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح. بينما كانت دراسات أخرى قد توصلت إلى عدم وجود أثر لاستقلالية لجنة التدقيق على إدارة الأرباح (Juhmani, 2017)، (Kibiya et al., 2016)، (كانه، 2014م) و (Habbash et. al., 2013). في حين أن دراسات أخرى قد أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين استقلالية لجنة التدقيق وإدارة الأرباح وقد يعود ذلك لأسباب متعددة منها أن عدد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين غير كافٍ أو أنهم غير أكفاء لاكتشاف هذه الممارسات أو بسبب الهيمنة الكبيرة التي يتمتع بها المدراء، كما قد يكون ذلك بسبب وجود منفعة مشتركة بين المدراء والأعضاء المستقلين (صحراوي، 2018م؛ Zgarni, et. al., 2018)، أو لوجود روابط عائلية لدى أعضاء لجنة التدقيق (قديح، 2013م).

وقد خلصت دراسة كلٍ من (Abu-Saleem, 2019)، (صحراوي، 2018م)، و(Soliman and Ragab, 2014) إلى وجود تأثير سلبي لاجتماعات لجنة التدقيق على إدارة الأرباح، ويرى (Albersmann and Hohenfels, 2017) أن الزيادة في عدد الاجتماعات مرتبط بالحد من إدارة الأرباح، فالكمية الكافية من الاجتماعات تشير إلى كبر حجم الجهد المبذول لرصد هذه الأنشطة، وذكر (Malhotra and Mishra, 2016) أن لجان التدقيق الدوئية التي تجتمع بشكل متكرر خلال العام لديها فرص أكبر لاكتشاف والحد من إدارة الأرباح. وقد توصلت دراسة كلٍ من (كانه، 2014م؛ Susanto, 2016) إلى وجود علاقة إيجابية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وإدارة الأرباح، فقد تنعقد هذه الاجتماعات بصورة شكلية لمجرد الاجتماع، كما أنه يؤثر على قصور دور لجنة المراجعة في مراقبة إعداد التقارير المالية والتنسيق مع التدقيق الداخلي والخارجي (كانه، 2014م). ومن جهة أخرى فإن دراسات أخرى لم تتوصل لوجود تأثير لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على إدارة الأرباح (Juhmani, 2017)، (Moses, 2016)، (السرطاوي، وآخرون، 2013م) و(قديح، 2013م)، ويرى (Habbash et. al., 2013) أن الاجتماعات الكثيرة تؤدي إلى إجراءات روتينية تفقد الاجتماع أهميته بحيث يصبح احتقالياً، وأرجع (قديح، 2013م) ذلك إلى عدم انتظام الاجتماعات والاهتمام بها.

ومن جهة أخرى فقد توصلت دراسات عديدة إلى أن توافر الخبرة لدى أعضاء لجنة التدقيق له تأثير سلبي على إدارة الأرباح وهي (Zgarni, et. al., 2018)، (Kibiya et al., 2016) و(Soliman and Ragab, 2014)، ويرى (Juhmani, 2017) أن الالتزام الرئيس للجنة التدقيق هو مراجعة عملية إعداد التقارير المالية حتى تصل إلى مستوى جودة مرتفعة، لذا فإن توفر خبرة محاسبية ومالية في لجنة التدقيق سيؤدي إلى تعزيز كفاءتها في اكتشاف والحد من ممارسات إدارة الأرباح، وأوضحت دراسة (Albersmann and Hohenfels, 2017) أن الخبرة المالية ذات أهمية حتى تتم عملية تقييم القضايا المالية المرفوعة للجنة التدقيق بشكل مستقل، ويرى (Kibiya et al., 2016) أن وجود عضو ذو خبرة مالية ومحاسبية يعزز من جودة التقارير المالية. فيما توصلت دراسات أخرى لعدم وجود تأثير معنوي لخبرة أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح (Susanto, 2016)، (قديح، 2013م) و(السرطاوي، وآخرون، 2013م)، ويرى (Malhotra and Mirsha, 2016) أن أعضاء لجنة التدقيق قد يكونوا مشغولين بعضويات أخرى؛ مما يقلل من مراقبتهم لأعمال الشركة، وأوضح Habbash et. al., (2013) أن أعضاء لجنة التدقيق قد يكونوا يعملون في وظائف تنفيذية لدى شركات أخرى؛ مما يجعلهم يسعون للحفاظ على علاقات جيدة مع مدراء الشركة.

وفي سياق آخر قد كشفت دراسة (السرطاوي، وآخرون، 2013م) عن وجود تأثير طردي لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح، وأرجعت ذلك إلى أنهم يغيضون الطرف عن ممارسات إدارة الأرباح إذا أثرت إيجاباً على سعر السهم. وقد توصلت دراسة كلٍ من (Susanto, 2016)، (Kibiya et al., 2016) و(قديح، 2013م) إلى وجود تأثير إيجابي لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة على جودة التقارير المالية، ويرى (قديح، 2013م) بأن ملكية أسهم الشركة تحفز أعضاء لجنة التدقيق لمراقبة أفضل وقوة أكبر في التأثير على المدقق الخارجي ليعطي رأياً نظيفاً. فيما خلصت دراسة (Habbash, et. al., 2013) إلى عدم وجود أثر معنوي لنسبة تملك أعضاء لجنة التدقيق من أسهم الشركة في الحد من إدارة الأرباح، وعزت ذلك لأن الملكية المباشرة لأعضاء لجنة التدقيق منخفضة للغاية.

ما يميز الدراسة الحالية:

تتميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة في أنها أجريت في البيئة الفلسطينية، وهي بيئة لم يسبق أن خضعت لدراسة أثر خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح، كما أنها قد تناولت قطاعاً حيوياً ومهماً هو المصارف المدرج أسهمها في بورصة فلسطين، وذلك في فترة زمنية تتميز بالحدوث، وذلك باستخدام نموذج نسبة ميلر (Miller Ratio 2007)، وهو نموذج لم تستخدمه أي من الدراسات السابقة التي اختبرت تأثير خصائص أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح.

الإطار النظري

خصائص لجنة التدقيق وإدارة الأرباح

تُعد لجان التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بموجب قواعد الحوكمة الرشيدة إحدى أبرز الأدوات الفاعلة في اكتشاف والحد من ممارسة إدارة الأرباح (الشرع، 2017م؛ Habbash, 2010)، وذلك عبر قيامها بكافة الإجراءات الكفيلة بكبح سلوك الإدارة ومنعها من تجيير موارد المؤسسة لصالحها، والتي من ضمنها تفعيل دور المدقق الخارجي عبر تعزيز استقلاليتها وزيادة فاعلية إجراءاته للحد من إقرار معاملات تضر بأصحاب المصالح (الشرع، 2017م).

وكنتيجة لاكتشاف العديد من حالات الغش والاحتيايل في القوائم المالية بهدف التلاعب في الأرباح وهو ما يعرف بإدارة الأرباح (Earnings Management) والتي يصعب على شركات التدقيق الخارجية اكتشافها، كما لا يمكن الوثوق في تقارير الرقابة الداخلية في كشفها، وذلك نتيجة لخضوعها لإدارة الشركات، لذلك كان التوجه لضرورة اكتشاف أدوات جديدة يمكن من خلالها مكافحة إدارة الشركات لأرباحها (السرطاوي، وآخرون، 2013م). كما أن الشركات تأمل كسب ثقة المستثمرين عبر تقاريرها المالية لجذب استثمارات جديدة؛ فتتخذ الإجراءات الكفيلة بخلق حالة من الطمأنينة لدى المستثمرين؛ لضمان استثماراتهم الحالية وتحفيزهم لاستثمارات إضافية (Nawafly and Alarussi, 2019).

إدارة الأرباح:

تحدث إدارة الأرباح غالباً بسبب تضارب المصالح بين المساهمين والإدارة وهو ما يمكن وصفه بنظرية الوكالة (Firnanti, et. al., 2019)، وبما أن الإدارة العليا تعتبر الجهة التي تحوز معلومات أكثر من أي طرف ذي علاقة بعمل الشركة، فإنها ستسعى لتقديم مصلحتها على حساب باقي الجهات المستفيدة من القوائم المالية عبر التلاعب بالأرقام المعلن عنها في القوائم المالية، فالأرباح تعتبر أكثر هذه الأرقام أهمية وتعرضاً للتلاعب، كما يمارس هؤلاء المدراء حكمهم الشخصي عبر استغلال مرونة المبادئ المحاسبية للتلاعب في قيمة الأرباح المعلن عنها بما يوافق مصالحهم (زينب، 2016م).

ويُعد التلاعب في أرقام الأرباح مشكلة تواجه الجهات المنظمة وأصحاب المصالح في مختلف أنحاء العالم، وينبع مصدر القلق من تصرف المدراء بصورة انتهازية تلقي بظلالها على الأرقام المعلن عنها في القوائم المالية (Ayedh, et. al., 2019)، كما أن الواقع قد أبان عن أن عمليات الفشل في الإبلاغ المالي في ازدياد، وأن إدارة الأرباح واحدة من الممارسات اللأخلاقية في بيئة الأعمال والتي تستخدمها إدارات الشركات تحت حجج متعددة متسببة في عدم عدالة القوائم المالية (Bala, et. al., 2015). وقد تلجأ إدارة الشركة إلى ممارسات لها أوجه متعددة للتأثير على التقارير المالية لتحقيق منافع شخصية بهدف إظهار الأرباح على غير صورتها الحقيقية؛ مما يساهم في تضليل مستخدمي التقارير المالية والتسبب في الأزمات المالية والولوج إلى نفق الإفلاس المالي في المدى البعيد (الرياني، وآخرون، 2015م؛ Fatma and Agustia, 2019).

وقد ذكر (Goel, 2016, P. 49) بأن إدارة الأرباح هي "استراتيجية يمكن أن تستخدم من إدارة الشركة للتلاعب بالمتعمد بأرباح الشركة لتحقيق هدف محدد مسبقاً"، فيما يرى (أبو عريش، 2016م، ص 5) أن إدارة الأرباح هي "عمليات التلاعب في النتائج المحاسبية بغرض اختلاق تأثير معدل بخصوص الأعمال التجارية"، أما (Kieso, et. al., 2016, P. 155) فذهبوا إلى أن إدارة الأرباح "تخطيط لتوقيت الاعتراف بالإيرادات، المصروفات، المكاسب والخسائر لمواجهة التذبذب في مستويات الأرباح"، وقد عرفت دراسة (Fatma and Agustia, 2019, P. 95) إدارة الأرباح على أنها "الإجراءات التي اتخذتها إدارة الشركة للتأثير على الأرباح المفصح عنها والتي توفر معلومات حول مزايا اقتصادية لا تمر بها الشركة فعلياً". في حين يرى (El-Diri, 2017, P. 8) أنه "ضمن مرونة مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً بشأن الإبلاغ المالي يتم إساءة استخدام القصور في التعاقدات بشكل يحد أصحاب المصالح من معقولة وعدم تناسق المعلومات في السوق عبر بعض القرارات الاقتصادية أو التغيير في المعالجة المحاسبية أو غيرها من الأساليب المعقدة".

وتتبع الرغبة في انخراط الشركات في إدارة أرباحها من نواياها في تحقيق أهداف معينة مثل الوصول لهدف ربحي محدد أو جعل الأرباح تبدو أقل خطورة، فهي تحاول تحقيق توقعات البورصة أو تجاوزها، بحيث يزيد السعر السوقي وقيمة الأسهم، بالإضافة لزيادة قيمة حزمة التعويضات التي تتحصل عليها الإدارة من أسهم الشركة (Kieso et. al., 2016). فقد أشارت (شاوشي، 2016م) إلى أن الدافع لإدارة الأرباح في الشركات التي تدار من الملاك والتي يمتلك أسهمها عددًا كبيراً من المستثمرين يُعد كبيراً، إلا أن وجود المدراء الملاك في ظل عدد قليل من المستثمرين لا يتولد لديهم الدافعية في المدى القصير لإدارة الأرباح، أما المدراء غير الملاك فقد تدفعهم مصالحهم الخاصة للتلاعب في أرقام الأرباح في الأجل القصير. وتتم ممارسة إدارة الأرباح عبر عدد من الأساليب التي يمكن لإدارة الشركة استخدامها، ويُعد فهمها أمراً لا بُد منه للمعنيين تمكنهم من اكتشافها والعمل على الحد منها (عبدالحليم، 2012م)، وقد قام الباحثون بتصنيف أساليب إدارة الأرباح إلى نوعين هما إدارة الأرباح الحقيقية وإدارة المستحقات عبر التغييرات في التقديرات والسياسات المحاسبية (Lo, 2008). وفيما يلي توضيح لكلا النوعين:

1. إدارة الأرباح الحقيقية: تُشير إلى سلوك مدراء الشركات باستخدام وتوجيه الأنشطة الحقيقية للشركة بهدف تحقيق أثرًا محددًا على مقدار الأرباح المراد الإعلان عنها (Kamardin and Ali, 2018)، عبر اتخاذ قرارات وإجراءات تشغيلية لا تأخذ الطابع الاعتيادي (شاوشي، 2016م)، ويمكن للإدارة ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية من خلال ثلاثة وسائل هي (Cohen and Zarowin, 2010):

- إدارة المبيعات: من خلال تقديم تسهيلات ائتمانية وخصومات على السلع للزبائن لتسجيل مبيعات لا تتصف بالاستدامة، وتعجيل وقت المبيعات.
- زيادة الإنتاج: الأمر الذي يساهم في تقليل التكاليف الثابتة، وتقليل التكلفة الإجمالية للبضاعة المباعة وزيادة في هوامش التشغيل؛ فينعكس بالزيادة على رقم الربح المعلن عنه.
- إدارة المصاريف التقديرية: عبر زيادة أو تقليل بعض المصاريف التي لها طابعاً تقديرياً مثل مصاريف البحث والتطوير ومصاريف الدعاية والإعلان ومصاريف الصيانة لتحقيق المستوى المأمول من الأرباح، وكذلك التأثير بالزيادة على التدفقات النقدية خلال الفترة الجارية حال سداها نقداً.

وذكر (محمد، 2017م) الأرباح الحقيقية قد تتم عبر اتخاذ قرارات بتوقييت شراء أو بيع بعض الأصول من السنة المالية الجارية إلى السنة المالية القادمة بهدف التأثير على قيمة التدفق النقدي.

2. إدارة الأرباح عبر التغييرات في التقديرات والسياسات المحاسبية: ويتم هذا النوع من إدارة الأرباح من خلال تطويع المرونة المتاحة في مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً، بالإضافة إلى القيام بممارسات خارجة عنها تأخذ طابع الاحتيال بهدف تشويه القوائم المالية والتأثير في عملية الإفصاح (Ronen and Yaari, 2008)، ويمكن تقسيم التغييرات المحاسبية إلى ما يلي:

- أ- التغييرات في السياسات المحاسبية: وتتمثل بالأدوات والطرق المستخدمة التي تستخدمها الشركة في تسجيل المعاملات وإيصال المعلومات المالية، حيث تختار ما يلائمها من سياسات بناء على ما تريد تحقيقه من أهداف وما تريد أن توصله للجهات المستفيدة من القوائم المالية (Nuryana and Surjandari, 2019)، ويمكن أن يتم التغيير بالعديد من الأساليب التي يمكن لإدارة الشركة استخدامها ومنها (التميمي والساعدي، 2015م):

- تغيير طريقة الإهلاك.
- تغيير طريقة تقييم المخزون.
- التغيير في طرق قياس القيمة العادلة للموجودات.

ب- **التغييرات في التقديرات المحاسبية:** يتطلب العمل المحاسبي وضع تقديرات لما سيحدث مستقبلاً، وهذا ما يفرضه مبدأ الحيطة والحذر، فكلما تم جمع المعلومات حول التقدير وتعزيزه بالأدلة والبراهين كلما كان قريباً من الصحة (Lessambo, 2018)، ومن الأمثلة المشهورة على تغيير التقديرات المحاسبية ما يلي (التميمي والساعدي، 2015م):

- **تغيير تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:** يمكن حساب القيمة المفترض اقتطاعها من حساب الذمم المدينة وفق عدة طرق مقبولة قبولاً عاماً؛ فيمكن للشركة استخدام أي من هذه الطرق بما يحقق لها مكاسب خاصة.
- **تغيير تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة:** فعملية تقدير العمر المفيد للأصل الثابت تعتمد على الخبرة الماضية لإدارة الشركة ولا يوجد له وحدة قياس محددة.
- **تقدير قيمة المخزون:** فأحياناً لا يكون متاحاً إتمام الجرد الفعلي نظراً لصعوبة تقييم المخزون؛ فيتم الاستعانة بطرق بديلة تعتمد على عنصر التقدير مثل طريقة مجمل الربح.

ويمكن القول أن ممارسة إدارة الأرباح تأخذ أشكالاً وطرائق عدة، حيث تستدعي إدارة الشركة هذه الأشكال وفقاً للأحداث والظروف وطبيعة النشاط الذي تمارسه الشركة لتحقيق أهدافها التي صاغت في الخفاء عبر سلوك انتهازي لا أخلاقي لتحقيق منافع على حساب حقوق أصحاب المصالح الآخرين. وعليه يمكن القول بأن إدارة الأرباح هي سلوك تمارسه الإدارة العليا بالخفاء عبر التلاعب بالنتائج الفعلية بهدف تحقيق منافع شخصية ويساهم في تضليل أصحاب المصالح الآخرين، وقد يتم هذا التصرف في إطار استغلال مرونة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو خارجها.

لجنة التدقيق وخصائصها

ظهرت فكرة لجان التدقيق في بريطانيا في عام 1872م، حيث شكلت أول لجنة تدقيق في شركة السكة الحديد (Vanasco, 1994)، وتعتبر لجنة التدقيق إحدى آليات حوكمة الشركات المهمة والتي تتمتع باهتمام خاص من المساهمين والجهات الخارجية لدورها في التأكد من سلامة القوائم المالية وحماية مصالح المساهمين من ممارسات إدارات الشركات التي تنطوي على الخداع والتضليل (صحراوي، 2018م؛ Bala, et. al., 2015)، غير أن الإخفاقات الكبيرة في حوكمة الشركات وظهور حالات الاحتيال في شركات كبرى وفشل لجنة التدقيق والمدققون الخارجيون في التنبؤ بها واكتشافها (Verschoor, 2008)، مما ترك أثراً أدخل الشك إلى صدور المنظمين في السنوات القليلة الماضية بشأن فعالية لجنة التدقيق في ضمان الإبلاغ عن البيانات المالية بصورة عادلة (Bala, et. al., 2015)، على الرغم من ذلك لا تزال لجنة التدقيق تنال اهتمام قطاعات كبيرة من المجتمع كان من أبرزها المستثمرون والهيئات التنظيمية والأكاديميون، وأن تكتسب أهمية خاصة في هيكل حوكمة الشركات (Verschoor, 2008).

وفي فلسطين فقد عرفت البيئة الفلسطينية لجان التدقيق في بدايات القرن الواحد والعشرين وتحديداً في العام 2000م عبر تعليمات غير ملزمة للمصارف أصدرتها سلطة النقد الفلسطينية بصفتها الجهة النازمة لعمل المصارف بتشكيل لجان تدقيق في المصارف (جلس وأبو ريدة، 2014م)، وأصبح تشكيل لجان التدقيق أمراً ملزماً للمصارف عام 2002م من خلال قانون المصارف رقم (2) والذي نص في المادتين (24، 41) على أن من ضمن مسؤوليات مجلس الإدارة انتخاب لجنة تدقيق من أعضاء مجلس الإدارة (قانون المصارف رقم (2)، 2002م)، وبعدها توالى التعليمات التي أصدرتها سلطة النقد لتحسين فعالية لجنة التدقيق في المصارف حيث كان آخرها تعليمات رقم (10) لسنة 2017م "دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين"، والذي احتوى على تحديث للممارسات الواجب على المصارف اتباعها في إطار الحوكمة بما فيها لجان التدقيق (سلطة النقد الفلسطينية، 2017م).

ويرى كل من (Yasser and Almamun, 2016, P. 66) أن لجنة التدقيق هي "أحد مكونات الحوكمة الأساسية للرقابة على الإدارة بالنيابة عن المساهمين لضمان عرض عادل للبيانات المالية". وذكر (الشاعر، 2019م، ص 30) أن لجنة التدقيق هي "هيكل إداري منبثق عن مجلس إدارة الشركة وبصلاحيات تعيين وعزل المدقق الخارجي وتحديد أتعابه لضمان استقلاليته". فيما عرفت دراسة (Salleh and Haat, 2014, P. 307) على أنها "إحدى اللجان الفرعية لمجلس الإدارة تتألف من المدراء غير التنفيذيين كأداة فعالة لضمان حوكمة المؤسسات". كما عرفها (Muda et. al., 2018, P. 604) على أنها "هيئة مساعدة إلزامية التطبيق وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة، تؤدي مهام توجيهية لتنفيذ تعليمات إدارة الشركة وإدارة المهام الحيوية المتعلقة بمنظومة القوائم المالية". وبناءً على المفاهيم التي سبق ذكرها يمكن القول بأن لجنة التدقيق هي إحدى اللجان الدائمة المنبثقة عن مجلس إدارة الشركة بموجب متطلبات الحوكمة، ينظم عضويتها ضوابط وخصائص محددة تمكنها من مساندة مجلس الإدارة في أداء مهامه في تدعيم الهيكل الرقابي، لضمان عرض عادل للبيانات المالية وإفصاح كافٍ للأطراف ذات العلاقة بنشاط الشركة.

خصائص لجنة التدقيق:

يمكن أن يؤدي وجود لجنة التدقيق في الشركات إلى تخفيض حدة تضارب المصالح عبر تقديم تقارير مالية تتصف بالجودة والموثوقية العالية للجهات ذات الاهتمام بعمل الشركة؛ مما يساهم في تحسين قيمة الشركة في نظر المستثمرين (Nuryana and Surjandari, 2019)، ولخصائص لجان التدقيق مكانة مهمة من أجل ضمان مسائلة المساهمين للإدارة وتقديم نموذج حقيقي وعادل عن أداء الشركة، كما أن ممارسة أعضاء لجنة التدقيق مهام الإشراف على إعداد التقارير المالية للشركة يعزز من إمكانية أن تلعب خصائصهم دوراً في تحسين مستوى فاعلية لجنة التدقيق (Oroud, 2019)، وكذلك فإن تحقيق تميز لجان التدقيق في أداء المسؤوليات والواجبات المنوطة بها بكفاءة وفاعلية يتوقف على توافر مجموعة من الخصائص لدى أعضائها (عبد إبراهيم، 2019م؛ Madi, et. al., 2014)، ويُعد من خصائص لجان التدقيق المؤثرة على فاعلية لجنة التدقيق عدد أعضاء لجنة التدقيق، وعدد اجتماعاتها، وخبرة أعضائها (Malhotra and Mishra, 2016; Juhmani, 2017; Albersmann and Hohenfels, 2017)، واستقلالية أعضائها وملكية أعضائها لأسهم في الشركة (السرطاوي، وآخرون، 2013م؛ Habbash et. al., 2013).

تتمثل خصائص لجنة التدقيق فيما يلي:

1- عدد أعضاء لجنة التدقيق: تتأثر فاعلية لجان التدقيق بعدد أعضائها الذي يختلف بحسب تشريعات الدول وطبيعة نشاط الشركات (عبد إبراهيم، 2019م)، واتفقت القوانين والتقارير التي تضع قواعد عمل لجان التدقيق والتي كان أكثرها شهرة قانون (SOX) Sarbanes & Oxley الصادر في عام 2002م على أن عدد أعضاء لجنة التدقيق يجب ألا يقل عن ثلاثة أعضاء حتى تتمكن من أداء المهام الموكلة إليها بفاعلية (Garcia, et. al., 2010)، وكذلك فإن قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (10/2017م) قد تضمن ضرورة أن تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل (سلطة النقد الفلسطينية، 2017م). كما أن عدد أعضاء لجنة التدقيق يجب أن يكون مناسباً وكافياً وكذلك متنوع المهارات والخبرات (عبد إبراهيم، 2019م)؛ وبالتالي فإن لجنة التدقيق ذات الحجم الكبير تكون في وضع أفضل عند حدوث مناقشات مع الإدارة بخصوص الأنشطة التي تشرف عليها (Malhotra and Mishra, 2016)، وتستطيع الإدارة ممارسة الضغوط على لجنة التدقيق ذات عدد قليل في حين تقف عاجزة عن إقناع لجنة التدقيق المكونة من عدد كبير من الأعضاء ونوي خلفيات متعددة (Habbash, 2010).

2- عدد اجتماعات لجنة التدقيق: تقييم إنجازات مجموعة ما يتحدد من إجمالي الاجتماعات التي تعقدها سنوياً، لذا فإن تواتر الاجتماعات يعتبر مؤشراً جيداً عن نشاط وفاعلية لجنة التدقيق في استغلال الوقت في الإصلاح والتطوير والتقييم المستمر الذي من شأنه اكتشاف الأخطاء في البيانات المالية بصورة مبكرة (Moses, 2016)، ويرى (Nuryana and Surjandari, 2019)

إلى أنه كلما زاد عدد اجتماعات لجنة التدقيق كلما زادت قدرة لجنة التدقيق على تقليل إجراءات إدارة الشركة الهادفة لممارسة إدارة الأرباح، إن التحدي الذي تواجهه لجنة التدقيق هو منح أعضائها وقتاً كافياً لأداء واجباتهم في مراقبة إعداد التقارير المالية، فقد أوصت لجنة الشريط الأزرق (BRC) في العام 1999م بأن تجتمع لجان التدقيق مرة واحدة على الأقل بشكل ربع سنوي (Lin and Hwang, 2010)، وقد تضمن قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2017/10م) ضرورة اجتماع لجنة التدقيق أربع مرات سنوياً على الأقل (سلطة النقد الفلسطينية، 2017م).

3- الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق: يرى منظمو قواعد حوكمة الشركات والباحثون أن وجود خبراء ماليين في لجنة التدقيق سيكون له تأثيراً على قدرة لجنة التدقيق بشكل خاص على نقد السياسات المحاسبية والبيانات المالية ومراقبة الممارسات المحاسبية ووضع الخطط لتصحيح الأخطاء وتحديد المشكلات المحاسبية (Sultana and Zahn, 2015)، ولتعزيز كفاءة لجنة التدقيق فقد تضمن قانون (SOX) للعام 2002م ضرورة أن يكون عضو واحد على الأقل من أعضاء لجنة التدقيق ذو خبرة مالية (Juhmani, 2017)، كما اشترطت سلطة النقد الفلسطينية على المصارف امتلاك غالبية أعضاء لجنة التدقيق مقدرة وخبرة مالية مناسبة والمقدرة على قراءة وفهم القوائم المالية للمصرف، وكذلك إدراك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإجراءات إعداد التقارير المالية (سلطة النقد الفلسطينية، 2017م). كما أن توفر الخبرة للجنة التدقيق في مجالات المحاسبة والتدقيق والمالية تؤدي لوجود تواصل فعال مع المدقق ولا سيما أنها تحقق الفهم المشترك لمراقبة جودة التقارير المالية (Amin, et. al., 2018). ويرى (Ittonen, Tronnes and Vähämaa, 2018) أن عضو لجنة التدقيق الخبير في مجال التدقيق يكون أكثر وعياً بأساليب وحوافز ممارسة إدارة الأرباح وقدرة على تقييم الضوابط الداخلية وبذل الجهد للحفاظ على استقلالية المدققين.

4- استقلالية أعضاء لجنة التدقيق: إن لجنة التدقيق التي توصف بالمستقلة تتكون من أعضاء مستقلين عن إدارة الشركة (Poretti, 2018)، فاستقلالية لجنة التدقيق هي خاصية مركزية لفاعلية عملية الإبلاغ المالي (Zgarni and Halioui, 2016)، ويرى (Malhotra and Mishra, 2016) أن عضو لجنة التدقيق المستقل هو الشخص الذي لا يملك أي علاقة مالية جوهرية مع الشركة أو مع الأشخاص المرتبطين بالشركة مما قد يؤثر على استقلاله، وأن لجنة التدقيق المستقلة تكون خالية من ضغوطات الإدارة ومن الممكن أن تكون أكثر فاعلية في مراقبة عملية التقرير المالي، وقد تضمن قانون (SOX) والصادر في عام 2002م أن العضو المستقل شخص لم يقبل أي تعويضات من الشركة بخلاف أتعاب عضوية مجلس الإدارة كما أنه ليس بعضو في الشركة أو في أي شركة تابعة لها (SOX, 2002)، فيما ذكرت سلطة النقد الفلسطينية بأن عضو مجلس الإدارة المستقل هو عضو لا يخضع لأية تأثيرات تجعله غير قادر على اتخاذ قرارات موضوعية لصالح المصرف (سلطة النقد الفلسطينية، 2017م)، ويرى (Poretti, 2018) أن العضو يكون مستقلاً عند عدم وجود علاقات شخصية أو علاقات عمل مع إدارة الشركة وأية علاقات تجارية مع الشركة. وهو ذات التوجه الذي سلكته سلطة النقد الفلسطينية حين اشترطت أن يرأس لجنة التدقيق عضواً مستقلاً وألا يكون لدى أعضاء لجنة التدقيق تضارب في المصالح مع أي واجبات أخرى تجاه المصرف (سلطة النقد الفلسطينية، 2017م).

5- ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم في الشركة: أورث انفصال الملكية عن الإدارة تضارباً في المصالح بين المساهمين والإدارة (Jensen and Meckling, 1976)، فقد ذكر (Habbash et. al., 2013) أن المدراء الذين يملكون نسبة قليلة من أسهم الشركة تكون دوافعهم للمبالغة في أداء الشركة محدوداً مقارنة بالمدراء الذين يملكون نسبة مرتفعة من أسهم الشركة ويحظون بمخاطر عالية، ويرى (Aldamen et. al., 2011) بأنه قد يكون لارتفاع نسبة ملكية أسهم الشركة عن نسبة 5% من إجمالي الأسهم أثراً سلبياً على استقلالية أعضاء لجنة التدقيق، إلا أن هناك باحثون آخرون لهم وجهة نظر معاكسة، فقد أشار (Kibiya et. al., 2016) إلى أن امتلاك أعضاء لجنة التدقيق نسبة عالية من الأسهم سيعزز الشك في تصرفاتهم.

علاقة لجنة التدقيق بإدارة الأرباح

تعاظمت مسؤوليات لجنة التدقيق أمام جميع الجهات ذات العلاقة بعمل الشركة بعد حالات الانهيار المالي للشركات في العالم (Albaidhani, 2016)، نظراً لأن الأرباح التي لا يتم تقديمها بناء على حقائق ستضلل المستخدم بشكل لا يقبل الشك (Yasa, et. al., 2019)، مما عزز من أهمية قيام لجنة التدقيق بدورها في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية ومراقبة مدى تورط إدارات الشركات في إدارة الأرباح عبر سلسلة من المهام والإجراءات لمراقبة ميل إدارات الشركات للتلاعب في الأرقام (Alzoubi, 2019)، كما أنها تلعب دوراً مهماً أيضاً في كبح ممارسات إدارة الأرباح من خلال أنشطتها في مجالات الإشراف على عمل التدقيق الداخلي ونظم الرقابة الداخلية، دعم التدقيق الخارجي، المساهمة في إدارة المخاطر ودعم الحوكمة في الشركات (عبد الحليم، 2012)، هذه الأدوار والمسؤوليات للجان التدقيق عززت من مكانتها من أجل ضمان مسائلة المساهمين للإدارة وتقديم نموذج حقيقي وعادل عن أداء الشركة (Oroud, 2019)؛ لذلك فقد حظيت لجان التدقيق لاسيما عملية تكوينها باهتمام بالغ لضمان قيامها بأداء مهامها بفاعلية، حيث يتوجب على مجالس إدارة الشركات الحرص في إجراءات تشكيلها من خلال ضوابط تضمن كفاءتها واستقلالها (كانه، 2014م).

ويمكن القول بأن المهام الموكلة إلى لجنة التدقيق تحتاج إلى النزاهة والموضوعية، والخبرة المالية والمحاسبية المتخصصة في مجال الصناعة، بالإضافة لمهارات الإشراف والمتابعة للأعمال، مع تخصيص الوقت الكافي لمناقشة القضايا المختلفة وتوزيع المهام بين الأعضاء لإنجازها دون تأخير، كما أن أهمية العناية بهذه الخصائص تزيد في بيئات العمل التي تتصف عملياتها بالتعقيد كالمصارف؛ حتى تتمكن لجنة التدقيق من اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح والحد منها في ظل حجم وتعقيد العمليات فيها.

الدراسة التطبيقية

منهج وأسلوب الدراسة:

هكذا اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لمناسبتها لموضوع الدراسة التي هدفت للتعرف على أثر خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الواردة في التقارير السنوية للمصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة من 2013-2018م، والمنشورة عبر موقع بورصة فلسطين على الانترنت، بالإضافة إلى الوصول لإدارات بعض المصارف للحصول على عدد مرات الاجتماع السنوية للجنة التدقيق فيها والتي لم تدرج في تقاريرها السنوية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددهم (6) مصارف، (مصرف فلسطين، المصرف الاسلامي العربي، المصرف الاسلامي الفلسطيني، المصرف الوطني، مصرف الاستثمار الفلسطيني، ومصرف القدس)، حيث اكتملت بياناتها لتقدير متغيرات الدراسة للفترة من (2013م - 2018م).

قياس متغيرات الدراسة:

* قياس المتغيرات المستقلة: خصائص لجنة التدقيق بأبعادها الخمسة على النحو التالي:

1. عدد أعضاء لجنة التدقيق: ويرمز له بالرمز (X1)، ويقاس من خلال اللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء لجنة التدقيق (السرطاوي، وآخرون، 2013م؛ Mishra and Malhotra, 2016).
2. استقلالية أعضاء لجنة التدقيق: يرمز له بالرمز (X2)، وتقاس من خلال نسبة الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) في لجنة التدقيق إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة التدقيق (Habbash et. al., 2013; Juhamani, 2017).

3. الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق: ويرمز له بالرمز (X3)، وتقاس بنسبة عدد الأعضاء الذين يحملون شهادة في المحاسبة أو الإدارة المالية أو العلوم المالية والمصرفية إلى مجموع الأعضاء (السرطاوي، وآخرون، 2013م).
4. عدد اجتماعات لجنة التدقيق: ويرمز له بالرمز (X4)، ويقاس من خلال اللوغاريتم الطبيعي لعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق سنوياً (السرطاوي، وآخرون، 2013م؛ Mishra and Malhotra, 2016).
5. نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق من أسهم المصرف: ويرمز له بالرمز (X5)، وتقاس من خلال قسمة مجموع الأسهم المتداولة التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق على رأس المال المدفوع (سيسالم، 2018م؛ السرطاوي، وآخرون، 2013م؛ Habbash, et. al., 2013).

* قياس المتغير التابع:

إدارة الأرباح: ويرمز له بالرمز (EM)، وتقاس ممارسة إدارة الأرباح من خلال نموذج نسبة ميلر (Miller Ratio 2007)، وهذا المقياس تم استخدامه في دراسات متعددة مثل (جبار، 2016م؛ المباشر، 2014م؛ والداعور، 2013م).
** ويعد نموذج ميلر (Miller, 2007) من أحدث النماذج المستخدمة في قياس ممارسات إدارة الأرباح، ويعتبر من أشهر النماذج التي تركز على الاستحقاق قصير الأجل (هادي، 2017م)، حيث يقوم على دراسة العلاقة بين التغير في رأس المال العامل (ΔWC) كعنصر معرض للتلاعب وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (CFO) كعنصر غير معرض للتلاعب، حيث تقاس وفق المعادلة التالية:

$$EM = (\Delta WC / CFO)_t - (\Delta WC / CFO)_{t0}$$

حيث إن:

EM = إدارة الأرباح

ΔWC = التغير في رأس المال العامل

CFO = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

فإذا كان ناتج النسبة يساوي صفراً، فإن ذلك يعني عدم ممارسة إدارة الأرباح، أما إذا ما اختلفت النسبة عن قيمة صفر سواء بالزيادة أو بالنقصان فإنها تؤثر لوجود ممارسة لإدارة الأرباح، ويمكن تبين ذلك من خلال المعادلات التالية (Miller, 2009):

- فرض عدم وجود إدارة أرباح $(\Delta WC / CFO)_t - (\Delta WC / CFO)_{t1} = 0$

- فرض وجود إدارة أرباح $(\Delta WC / CFO)_t - (\Delta WC / CFO)_{t1} \neq 0$

ويُحقق استخدام نموذج نسبة ميلر (Miller Ratio) ميزات عدة، أبرزها ما ذكره (هادي، 2017م) من أن هذا النموذج مقياس واضح لقياس ممارسة إدارة الأرباح، حيث إنه لا يستخدم التقديرات والأحكام الشخصية كونه مبني على أساس إحصائي، كما أنه يُعد النموذج الأحدث بين النماذج المستخدمة لقياس ممارسة إدارة الأرباح، بالإضافة لعامل مهم يتميز به النموذج ألا هو سهولة التطبيق، أيضاً فقد وضع (الداعور، 2013م) أن ممارسة إدارة الأرباح في الأجل القصير هو الأسلوب الأسهل عند إدارة الشركة ونموذج نسبة ميلر يعتمد على فحص هذا الصنف من الممارسات.

** أساليب تحليل البيانات:

بالاعتماد على البيانات والمعلومات التي توفرت لمتغيرات الدراسة، فإنه تم إدخالها على برنامج (E-Views) لإجراء بعض الاختبارات الإحصائية، ثم أجريت الاختبارات الإحصائية التالية: (1) لأساليب الإحصائية الوصفية: وتتمثل في مجموعة من الأساليب الإحصائية المتنوعة مثل المتوسطات الحسابية، الوسيط، الانحراف المعياري بهدف التعرف على خصائص متغيرات الدراسة. (2) التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي: عبر استخدام مجموعة من الاختبارات مثل اختبار التوزيع الطبيعي

واختبار الارتباط الذاتي. (3) تحليل البيانات بصورة طولية (Panel Data): حيث تم اختبار كل من نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، للوصول إلى النموذج الأنسب، حيث تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل لاختبار أثر خصائص لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح.

**** تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة**

*** الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:**

الجدول رقم (1) يوضح بعض المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2013م-2018م).

جدول (1): الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة المستقلة

الانحراف المعياري	القيمة الصغرى	القيمة العظمى	الوسيط	المتوسط الحسابي	المتغيرات المستقلة
0.561	2	5	3	3.167	عدد الأعضاء (X1)
0.169	0.333	1	1	0.944	الاستقلالية (X2)
0.356	0	1	0.417	0.513	الخبرة المالية والمحاسبية (X3)
1.095	4	8	6	0.5667	عدد مرات الاجتماع (X4)
0.187	0.001	0.777	0.183	0.212	ملكية أسهم المصرف (X5)

1. **عدد الأعضاء (X1):** يبين الجدول رقم (1) أن متوسط عدد أعضاء لجنة التدقيق في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين

خلال فترة الدراسة قد بلغ (3.167)، فقد كانت القيمة العظمى لعدد أعضاء لجنة التدقيق (5) أعضاء، في حين كانت القيمة الصغرى (2) عضو، وهذا مؤشر على أن المصارف المدرجة في بورصة فلسطين بالمتوسط قد التزمت بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بألا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة أعضاء، فيما انحصر عدم الانقياد لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية لدى البنك الوطني، الذي لم يلتزم بأن يكون عدد أعضاء لجنة التدقيق بالحد الأدنى ثلاثة أعضاء وذلك خلال عامي 2015م و2016م.

2. **الاستقلالية (X2):** يبين الجدول رقم (1) أن ما نسبته (94.40%) من أعضاء لجنة التدقيق في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة هم أعضاء مستقلون. تشير هذه النسبة المرتفعة إلى تمتع لجان التدقيق في المصارف بالاستقلالية وفق المقياس الذي اعتمدته الدراسة، كما أننا لاحظنا أن هذه النسبة في تحسن مستمر، وهو ما يؤكد على وجود متابعة من سلطة النقد لتعليماتها، وحرص لدى مجالس إدارات المصارف على الالتزام بهذه التعليمات.

3. **الخبرة المالية والمحاسبية (X3):** يبين الجدول رقم (1) أن ما نسبته (51.30%) من أعضاء لجنة التدقيق في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة يتمتعون بخبرات مالية ومحاسبية، حيث كانت القيمة العظمى امتلاك كافة أعضاء لجنة التدقيق خبرة مالية ومحاسبية، في حين كانت القيمة الصغرى هي عدم امتلاك أي عضو من الأعضاء لخبرة مالية ومحاسبية. وهذا يؤكد على عدم كفاية الأعضاء من أصحاب الخبرات المالية والمحاسبية في لجان التدقيق.

4. **عدد مرات الاجتماع (X4):** يبين الجدول رقم (1) أن متوسط عدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة (6) اجتماعات، كما أن القيمة العظمى لعدد الاجتماعات قد بلغت (8) اجتماعات، بينما كانت القيمة الصغرى (4) اجتماعات. وهذا يعد مؤشراً على التزام المصارف المدرجة في بورصة فلسطين بتعليمات سلطة النقد بعقد لجنة التدقيق اجتماعاتها (4) مرات سنوياً على الأقل.

5. **ملكية أسهم المصرف (X5):** يبين الجدول رقم (1) أن أعضاء لجنة التدقيق في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين يمتلكون ما نسبته (21.20%) من أسهم المصارف خلال فترة الدراسة، فيما كانت القيمة العظمى لملكية أسهم المصرف ما نسبته (77.70%) - تركزت هذه النسبة المرتفعة لدى البنك الإسلامي العربي عقب استحواذ بنك فلسطين على حصة مسيطرة

في البنك في عام 2016م-. وهذه النسبة تؤثر على أن كبار الملاك يحرصون على عضوية لجان التدقيق في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

6. إدارة الأرباح: لقد تم حساب ممارسة إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين وفق نموذج نسبة ميلر، والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

جدول رقم (2): حساب ممارسة إدارة الأرباح وفق نموذج نسبة ميلر

اسم المصرف	السنة	التغير في رأس المال العامل (ΔWC)	التدفق النقدي من النشاط التشغيلي (CFO)	ΔWC / CFO	(WC / CFO)t- 0 - (WC / CFO)t-1
الإسلامي العربي	2013	69,118,155	- 15,445,595	-4.4749	-5.1960
الإسلامي العربي	2014	24,862,100	- 13,936,364	-1.7840	2.6910
الإسلامي العربي	2015	41,793,167	- 45,567,730	-0.9172	0.8668
الإسلامي العربي	2016	- 2,949,132	- 80,479,148	0.0366	0.9538
الإسلامي العربي	2017	- 122,256,365	- 67,597,344	1.8086	1.7720
الإسلامي العربي	2018	- 2,335,884	- 115,243,518	0.0203	-1.7883
الإسلامي الفلسطيني	2013	19,848,639	- 24,795,613	-0.8005	-1.9884
الإسلامي الفلسطيني	2014	- 27,803,086	- 28,378,704	0.9797	1.7802
الإسلامي الفلسطيني	2015	- 5,250,373	- 54,602,983	0.0962	-0.8836
الإسلامي الفلسطيني	2016	64,164,099	- 26,433,043	-2.4274	-2.5236
الإسلامي الفلسطيني	2017	63,310,351	- 22,860,190	-2.7695	-0.3420
الإسلامي الفلسطيني	2018	192,239,512	- 43,480,058	-4.4213	-1.6519
الوطني	2013	- 34,229,136	10,396,669	-3.2923	-3.4910
الوطني	2014	- 52,053,728	52,132,640	-0.9985	2.2938
الوطني	2015	- 9,367,643	25,584,397	-0.3661	0.6323
الوطني	2016	- 86,365,718	- 30,552,651	2.8268	3.1929
الوطني	2017	- 245,342,012	- 5,521,155	44.4367	41.6099
الوطني	2018	- 71,467,882	55,419,723	-1.2896	-45.7263

اسم المصرف	السنة	التغير في رأس المال العامل (ΔWC)	التدفق النقدي من النشاط التشغيلي (CFO)	$\Delta WC / CFO$	$(WC / CFO)t - 0 - (WC / CFO)t - 1$
الاستثمار	2013	4,028,662	20,218,575	0.1993	5.4050
الاستثمار	2014	30,731,704	18,619,422	1.6505	1.4513
الاستثمار	2015	- 76,269,322	- 33,544,255	2.2737	0.6232
الاستثمار	2016	- 27,906,410	7,874,094	-3.5441	-5.8178
الاستثمار	2017	27,000,857	23,928,354	1.1284	4.6725
الاستثمار	2018	- 39,362,919	5,855,138	-6.7228	-7.8512
القدس	2013	250,870	66,500,223	0.0038	4.4374
القدس	2014	- 45,892,412	44,746,733	-1.0256	-1.0294
القدس	2015	- 55,500,625	40,418,153	-1.3732	-0.3476
القدس	2016	- 53,477,183	- 51,033,360	1.0479	2.4210
القدس	2017	- 65,750,456	44,896,795	-1.4645	-2.5124
القدس	2018	- 42,218,026	19,290,988	-2.1885	-0.7240
فلسطين	2013	- 391,053,391	105,567,620	-3.7043	-7.6009
فلسطين	2014	- 41,823,523	228,487,336	-0.1830	3.5212
فلسطين	2015	- 123,860,327	- 35,813,982	3.4584	3.6415
فلسطين	2016	- 294,788,712	- 107,686,980	2.7375	-0.7210
فلسطين	2017	- 217,573,826	343,772,927	-0.6329	-3.3704
فلسطين	2018	- 544,463,933	- 215,652,471	2.5247	3.1576

بعد أن تم ادخال البيانات في الجدول رقم (2) على البرنامج الإحصائي (E-Views)، فإن الجدول رقم (3) يبين الوصف الإحصائي للمتغير التابع لإدارة الأرباح.

جدول (3): الوصف الإحصائي للمتغير التابع (إدارة الأرباح)

المتغير التابع	المتوسط الحسابي	الوسيط	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	الانحراف المعياري
إدارة الأرباح	4.964	2.467	45.726	0.342	9.726

يبين الجدول رقم (3) أن نسبة ممارسة إدارة الأرباح وفق مؤشر نسبة ميلر هي (4.964)، وقد بلغت القيمة العظمى لممارسة إدارة الأرباح (45.726)، في حين أن القيمة الصغرى كانت (0.342)، وحيث إن نموذج نسبة ميلر يفترض ممارسة إدارة الأرباح عندما لا تساوي قيمة نسبة ميلر صفر؛ لذا يمكن الاستنتاج بأن كافة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين خلال

فترة الدراسة هي مصارف ممارسة لإدارة الأرباح وفق نموذج نسبة ميلر لقياس ممارسة إدارة الأرباح ولكن بنسب متفاوتة. وتتسم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي اختبرت مدى ممارسة إدارة الأرباح في البيئة الفلسطينية مثل دراسة (المباشر، 2014م) التي توصلت إلى أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ممارسة لإدارة الأرباح، ودراسة (الداعور، 2013م) بأن الوحدات الاقتصادية الفلسطينية ممارسة لإدارة الأرباح، كما وتتفق مع دراسة (شاهين، 2011م) التي خلصت إلى أن المصارف الفلسطينية ممارسة لإدارة الأرباح بدرجات متفاوتة.

**** معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة:**

جدول (4): معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

إدارة الأرباح	ملكية الأسهم	عدد مرات الاجتماع	الخبرة المالية والمحاسبية	الاستقلالية	عدد الأعضاء	المتغيرات	
					1	معامل بيرسون	عدد الأعضاء
					----	القيمة الاحتمالية	
				1	0.100	معامل بيرسون	الاستقلالية
					0.589	القيمة الاحتمالية	
			1	0.170	-0.347	معامل بيرسون	الخبرة المالية والمحاسبية
				0.321	*0.038	القيمة الاحتمالية	
		1	-0.024	0.360	-0.186	معامل بيرسون	عدد مرات الاجتماع
			0.887	*0.031	0.277	القيمة الاحتمالية	
	1	0.023	0.439	-0.004	0.076	معامل بيرسون	ملكية الأسهم
		0.890	*0.007	0.980	0.657	القيمة الاحتمالية	
1	-0.080	-0.024	0.287	-0.186	-0.029	معامل بيرسون	إدارة الأرباح
	0.639	0.887	0.088	0.276	0.864	القيمة الاحتمالية	

***المتغير دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05**

يستخدم ارتباط بيرسون لفحص مدى وجود علاقة بين متغيرات الدراسة، والجدول رقم (4) يوضح الارتباط بين متغيرات الدراسة والنتائج كما يلي:

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح كمتغير تابع وكل متغير من المتغيرات المستقلة (عدد الأعضاء - الاستقلالية - الخبرة المالية والمحاسبية - عدد مرات الاجتماع - ملكية الأسهم)، نظراً لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الأعضاء والخبرة المالية والمحاسبية، حيث إن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقلالية وعدد مرات الاجتماع، حيث إن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المالية والمحاسبية وملكية الأسهم، حيث إن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05.

**** التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:**

*** اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):**

جدول (5): نتائج اختبار (Jarque-Bera) لمتغيرات الدراسة

المقاييس الإحصائية	لوغاريتم إدارة الأرباح	إدارة الأرباح	عدد الأعضاء	الاستقلالية	الخبرة المحاسبية	عدد مرات الاجتماع	ملكية أسهم المصرف
Jarque-Bera اختبار	4.229	296.216	14.657	136.634	2.404	1.046	22.639
القيمة الاحتمالية	0.121	0.000	0.001	0.000	0.301	0.593	0.000

تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، ومن شروط الطريقة المستخدمة أن يكون المتغير التابع خاضعاً للتوزيع الطبيعي، ولا علاقة للمتغيرات المستقلة بذلك. والجدول رقم (4) يُظهر نتائج اختبار (Jarque-Bera) لمتغيرات الدراسة. ومن خلال الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) للمتغير التابع (إدارة الأرباح) تساوي (0.000)، مما يدل على أن توزيع متوسط هذا المتغير لا تتبع التوزيع الطبيعي؛ لذلك تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لإدارة الأرباح، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية لاختبار اللوغاريتم الطبيعي للمتغير التابع (إدارة الأرباح) تساوي (0.121)، وهذا يدل على أن توزيع متوسط لوغاريتم المتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي سيتم إدخاله في التحليل الإحصائي. وقد أظهرت النتائج بعد إدخال لوغاريتم المتغير التابع أن توزيع متوسط البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث كانت قيمة الاختبار تساوي (0.687) عند مستوى معنوية (0.05).

* اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي (Autocorrelation):

تم إجراء اختبار (دارين-واتسون) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، ويتطلب خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي أن تكون قيمة اختبار دارين-واتسون أكبر من الحد الأعلى للاختبار، ونظراً لأن قيمة الحد الأدنى لاختبار دارين-واتسون (DL) تساوي (1.07)، وقيمة الحد الأعلى للاختبار (DU) تساوي (1.83). وحيث إن قيمة اختبار دارين-واتسون (2.265) وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى للاختبار (1.83)؛ لذا فإن النموذج المستخدم لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

** اختبار فرضيات الدراسة:

فيما يلي أهم الاختبارات التي تم إجراؤها على البيانات المجمعة من التقارير المالية لشركات مجتمع الدراسة خلال الفترة من (2013م-2018م)، وقد استخدم برنامج التحليل الإحصائي (E-Views) لإجراء الاختبارات، وتحليل البيانات بصورة طولية (Panel Data) من خلال تقدير معالم النماذج المتجمعة والتأثيرات الثابتة، والتأثيرات العشوائية، حيث اتضح أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأنسب لاختبار فرضيات الدراسة.

* اختبار الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لخصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول (5): نتائج المتغير التابع مع كافة المتغيرات المستقلة

المتغير	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة T	قيمة الاحتمال (Sig.)
الثابت	2.764429	2.702737	1.022826	0.3199
عدد الأعضاء	0.723789	0.366030	1.977403	*0.0318
الاستقلالية	-2.022485	2.589414	-0.781059	0.4449
الخبرة المالية والمحاسبية	-1.764042	1.605279	-1.098901	0.2863
عدد مرات الاجتماع	-0.308392	0.162667	-1.895841	*0.0371

المتغير	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة T	قيمة الاحتمال (Sig.)
ملكية الأسهم	2.716216	2.088447	1.300591	0.2098
(Adjusted R-Squared) معامل التحديد المعدل		0.3778		
اختبار F		2.600788		
القيمة الاحتمالية لاختبار F		0.034823		

* المتغير دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05

يبين الجدول رقم (5) أن قيمة معامل التحديد المعدل تساوي (0.3778) وهذا يعني أن (37.78%) من التغير في ممارسة إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين يمكن تفسيرها من المتغيرات المستقلة الخمسة (عدد أعضاء لجنة التدقيق، استقلالية أعضاء اللجنة، الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة، عدد مرات اجتماع اللجنة، ونسبة ملكية أعضاء اللجنة من أسهم المصرف)، والنسبة المتبقية (62.21%) فترجع إلى عوامل أخرى. وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الرئيسية العدمية القائلة بأنه "لا يوجد أثراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لخصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين".

* اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لعدد أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

يبين الجدول رقم (5) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.0318) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ لمتغير عدد أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، كما نلاحظ أن قيمة معامل الانحدار تساوي (0.723789) مما يدل على الأثر الإيجابي لزيادة عدد أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح؛ فكلما زاد عدد أعضاء لجنة التدقيق كلما زادت ممارسات إدارة الأرباح. وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية القائلة بأنه "لا يوجد أثراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لعدد أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين" ونقبل الفرضية البديلة. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (صحراوي، 2018م)، واختلفت مع نتائج كل من دراسة (Abu-Saleem, 2019)، (Zgarni, et. al., 2018)، (Juhmani, 2017)، (Albersmann, 2017)، (Hohenfels, 2017)، (Malhotra and Mishra, 2016)، (Soliman and Ragab, 2014)، (كانه، 2014م) و(السرطاوي، وآخرون، 2013م).

ويعزو الباحثان ذلك إلى أن وجود عدد كبير من الأعضاء في لجنة التدقيق يفقدها تركيزها ويقلل من فاعليتها، فوجود عدد كبير من الأعضاء سيؤدي إلى حدوث إرباك وتأخير في عملية اتخاذ القرارات نتيجة عدم كفاية الأعضاء أصحاب الخبرات المالية والمحاسبية وبالتالي سعي كل عضو لإبداء رأيه وإثبات وجوده في اللجنة، كما أن لوجود أعضاء في لجنة التدقيق ومُلاكاً لأسهم في المصرف في نفس الوقت قد يسعون إلى تحقيق منافعهم وإشغال أعضاء اللجنة آخرين في نقاشات لا تساهم في الحد من إدارة الأرباح.

* اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

يبين الجدول رقم (5) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.4449) وهي أكبر من (0.05)، كما أن معامل الانحدار يساوي (-2.022485) مما يدل على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ لمتغير استقلالية أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية القائلة بأنه "لا يوجد أثرًا ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين". واتفقت هذه النتيجة مع كل من دراسة (Juhmani, 2017)، و(كانه، 2014م)، واختلفت مع نتائج كل من دراسة (Abu-Saleem, 2019)، (Elhaddad and Ezzarzari, 2017)، و(Soliman and Ragab, 2014)، (Ben-Amar, 2014)، (Habbash et. al., 2013)، (السرطاوي، وآخرون، 2013م).

ويعزو الباحثان ذلك إلى أن ممارسة عضو لجنة التدقيق أعمالاً غير تنفيذية لا يعبر عن وجود الاستقلالية الكاملة لدى عضو لجنة التدقيق؛ نظراً لوجود اعتبارات أخرى تؤثر على استقلاليته وتحد من قدرته على اتخاذ قرارات موضوعية والتي منها على سبيل المثال امتلاكه لأسهم في المصرف وعمله في شركة تقدم خدمات للمصرف وغيرها من الاعتبارات التي تقهده الأهلية لاتخاذ قرارات تصب في صالح المصرف وتساهم في الحد من إدارة الأرباح.

* اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثرًا ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

يبين الجدول رقم (5) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.2863) وهي أكبر من (0.05)، كما أن معامل الانحدار يساوي (-1.764042) مما يدل على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ لمتغير الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية القائلة بأنه "لا يوجد أثرًا ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين". واتفقت هذه النتيجة مع كل من دراسة (Malhotra and Mishra, 2016)، (Susanto, 2016)، (السرطاوي، وآخرون، 2013م)، (قديح، 2013م) و(Habbash et. al., 2013)، واختلفت مع نتائج كل من دراسة (Zgarni, et. al., 2018)، (Albersmann and Hohenfels, 2017)، (Juhmani, 2017)، (Kibiya et. al., 2016) و(Soliman and Ragab, 2014).

ويعزو الباحثان ذلك إلى أن وجود نسبة مرتفعة من الأعضاء من غير أصحاب الخبرة المالية والمحاسبية وبالغة (48.7%) في لجنة التدقيق يحد من تأثير الأعضاء أصحاب الخبرات المالية والمحاسبية في لجنة التدقيق بسبب عدم إلمامهم في المجال المالي والمحاسبي عند مناقشة قضايا محاسبية شائكة، كما أن أعضاء لجنة التدقيق من أصحاب الخبرات المالية والمحاسبية قد يكونوا أعضاء ملاكاً لأسهم في المصرف مما يؤثر على موضوعية قراراتهم عند مناقشة القضايا التي تؤثر على سعر السهم.

* اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد أثرًا ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

بالرجوع إلى الجدول رقم (5) فإن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.0371) وهي أقل من (0.05)، فهذا يدل على وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ لمتغير عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، كما أن معامل الانحدار يساوي (0.308392)، مما يدل على الأثر السلبي لعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق على إدارة الأرباح؛ فكلما زاد عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق كلما أدى ذلك إلى الحد من إدارة الأرباح في المصارف

الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين. وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية القائلة بأنه "لا يوجد أثرًا ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين" ونقبل الفرضية البديلة. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من (Abu-Saleem, 2019)، (صحراوي، 2018م)، (Albersmann and Hohenfels, 2017)، (Soliman and Ragab, 2014)، واختلفت النتيجة مع دراسة كل من (Zagarni et. al., 2018)، (Juhmani, 2017)، (Malhotra and Mishra, 2016)، (Susanto, 2016)، (Moses, 2016)، (كانه، 2014م)، (Habbash et. al., 2013)، (السرطاوي، وآخرون، 2013م) و(قديح، 2013م).

ويعزو الباحثان ذلك إلى أن لجان التدقيق التي تجتمع بشكل أكبر يمكنها ذلك من تحقيق مراقبة مبكرة على إجراءات إدارة المصرف الهادفة لإدارة الأرباح ومعالجتها مبكرًا، فالاجتماعات المتكررة تتيح للجنة التدقيق الاطلاع والمناقشة بشكل أكبر لما تحتويه التقارير المالية وأداء مسؤولياتها في تعزيز الهيكل الرقابي للمصارف في ظل ضخامة حجم وتعقيد العمليات المصرفية.

*** اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:**

لا يوجد أثرًا ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

بالرجوع إلى الجدول رقم (5) فإن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.2098) وهي أكبر من (0.05)، كما أن معامل الانحدار يساوي (2.716216) مما يدل على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ لمتغير ملكية أعضاء لجنة التدقيق من أسهم المصرف على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة. وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية القائلة بأنه "لا يوجد أثرًا ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين". واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Habbash, et. al., 2013)، واختلفت مع نتائج دراسة كل من (Kibiya, et. al., 2016)، (Susanto, 2016)، (السرطاوي، وآخرون، 2013م) و(قديح، 2013م).

ويعزو الباحثان ذلك إلى أن أعضاء لجنة التدقيق الملاك في لجنة التدقيق يعززون من مراقبتهم على ممارسات إدارة الأرباح من الإدارة التنفيذية من ناحية؛ إلا أنهم قد يتجاوزوا عن ممارسات إدارة الأرباح التي تحقق لهم الزيادة في سعر السهم، وبالتالي فإنهم يساهمون في الحد من إدارة الأرباح فقط في الحالات التي لها تأثيراً سلبياً على ثروتهم أو التي لا تتوافق مع خططهم المستقبلية.

**** ملخص اختبار الفرضيات:**

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها بعد تحليل فرضيات الدراسة فإن معادلة الانحدار الخطي المتعدد تكون على النحو التالي:

$$EM = 2.764429 + (0.723789 * ACSZ) + (- 2.022485 * ACIN) + (-1.764042 * ACEX) + (- 0.308392 * ACME) + (2.716216 * ACOW)$$

حيث إن:

EM = إدارة الأرباح.

ACSZ = عدد أعضاء لجنة التدقيق.

ACIN = استقلالية أعضاء لجنة التدقيق.

ACEX = الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق.

ACME = عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق.

ACOW = نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق.

النتائج والتوصيات

النتائج:

من خلال التحليل النظري والتطبيقي الإحصائي للدراسة أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1. يوجد تأثيراً إيجابياً لخصائص لجنة التدقيق مجتمعة (عدد أعضاء لجنة التدقيق، استقلالية أعضاء اللجنة، الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة، عدد اجتماعات اللجنة، ونسبة ملكية أعضاء اللجنة من الأسهم) على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
2. يوجد تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لعدد أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، فكلما زاد عدد أعضاء لجنة التدقيق زادت ممارسة إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
3. لا يوجد تأثيراً ذا دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
4. لا يوجد تأثيراً ذا دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
5. يوجد تأثيراً سلبياً ذا دلالة إحصائية لعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق على إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، فكلما زادت اجتماعات لجنة التدقيق كلما ساهم ذلك في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
6. لا يوجد تأثيراً ذا دلالة إحصائية لنسبة الأسهم المملوكة من أعضاء لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
7. كافة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين قد مارست إدارة الأرباح بدرجات متفاوتة خلال فترة الدراسة الممتدة من العام 2013م-2018م.
8. غالبية المصارف لم تفصح في تقاريرها السنوية عن عدد اجتماعات لجنة التدقيق، وكذلك عدم ثبات آليات الإفصاح عن خصائص لجنة التدقيق من عام لآخر، وقد اتضح ذلك للباحثين خلال عملية جمع بيانات الدراسة.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإننا نوصي بالآتي:

1. زيادة عناية سلطة النقد الفلسطينية بخصائص لجنة التدقيق وتشديد رقابتها على عملية تكوين لجان التدقيق في المصارف مع فرض عقوبات رادعة على المصارف المخالفة.
2. أن تتكون لجنة التدقيق من الحد الأدنى من الأعضاء والبالغ (3) أعضاء.
3. أن يكون كافة أعضاء لجنة التدقيق ممن تتوافر فيهم شروط الاستقلالية الكاملة، وأن يتم دعمها بأعضاء مستقلين خارجيين من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية.
4. تحسين شروط توافر الخبرة المالية والمحاسبية في أعضاء لجنة التدقيق بحيث تتضمن ضرورة توافرها لدى كافة الأعضاء، وأن تتصف بالحدثة والتخصصية في القطاع المصرفي.
5. زيادة الحد الأدنى لاجتماعات لجنة التدقيق في المصارف ليصبح (6) مرات سنوياً، وإلزام المصارف المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح عن موعد اجتماعات لجنة التدقيق وجدول أعمالها بانتظام.

6. تطوير شروط عضوية لجنة التدقيق بحيث يتم تقنين وجود كبار الملاك في لجنة التدقيق بصفته الشخصية أو الاعتبارية وكبح جماح تأثيرهم على أعضاء لجنة التدقيق.
7. ضرورة إلزام المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بنموذج محدد وموحد للإفصاح عن خصائص لجنة التدقيق ضمن تقريرها السنوي، بحيث يشمل على الأعضاء وخبراتهم العملية، عدد اجتماعات لجنة التدقيق، نسبة الأسهم التي يمتلكونها شخصياً أو يمثلونها اعتبارياً، مدى استقلالية العضو، نسبة حضور الاجتماعات لكل عضو.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- أبو عريش، وسيم. (2016م). *إدارة الأرباح*. الأردن: دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع.
- التميمي، عباس، والساعدي، حكيم. (2015م). *إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها*. ط1. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- جبار، ناظم. (2016م). دوافع ووسائل تتبني الإدارة لممارسات إدارة الأرباح المحاسبية وسبل الحد منها: دراسة تطبيقية لعينة من الشركات العراقية. *مجلة المثلى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 6(1)، 7-30.
- جراد، ابراهيم. (2011م). *علاقة جودة التدقيق الخارجي بإدارة الأرباح في المصارف المحلية العاملة في فلسطين* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- حلس، سالم، وأبو ريده، ماهر. (2014م). دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 23(2)، 89-118.
- حمدان، علام، ومشتهى، صبري، وعواد، بهاء. (2012م). دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 8(3)، 409-433.
- حميدي، كزار، ومجي، أحمد، ونصيف، علاء. (2017م) أهمية لجنة التدقيق في تحسين نظام الرقابة الداخلية، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 14(3)، 765-782.
- الداعور، جبر. (2013م). أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في الحد من إدارة الأرباح: دراسة ميدانية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 21(2)، 101-161.
- الرياني، مجيد، والساعدي، علاء، والشاوي، إلهام. (2015م). إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 4(4)، 11-31.
- زينب، غزالي. (2016م). دور الحوكمة في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية: دراسة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- السرطاوي، عبد المطلب، حمدان، علام، مشتهى، صبري، وأبو عجيبة، عماد. (2013م). أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العاملة. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)*، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 27(4)، 819-846.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2017م). *دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين*. ط1. رام الله، فلسطين: سلطة النقد الفلسطينية. الرابط الإلكتروني: <http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=823andlanguage=ar->

EG

- سيسال، روان. (2018م). أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- الشاعر، سامر. (2019م). تأثير خصائص لجنة التدقيق على الإفصاح الطوعي: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- شاهين، علي. (2011م). إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية: دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية. مجلة جامعة الخليج، قسم العلوم الإدارية والمالية، 3(4)، 1030-1067.
- شاوشي، كهينة. (2016م). إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أحمد بوقرة، الجزائر.
- الشرع، علاء. (2017م). دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة العراقية: دراسة تطبيقية على عينة من شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 7(1)، 159-187.
- صحراوي، أحلام. (2018م). أثر خصائص لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر CAC 40 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر.
- عبد الحليم، أحمد. (2012م). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية مقارنة. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، 1(2)، 205-308.
- عبد، نهى وإبراهيم، آفاق. (2019م). أثر خصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي: دراسة تطبيقية في عدد من المصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 15(45)، 247-265.
- قانون المصارف الفلسطيني رقم (2) (2002م). متوفر عبر الموقع الإلكتروني: <http://info.wafa.ps>
- قديح، بسام. (2013م). أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- كانه، محمد. (2014م). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة في السوق المالية السعودية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم القرى، السعودية.
- المباشر، حسن. (2014م). علاقة جودة التدقيق الداخلي بالحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- محمد، محمد. (2017م). أثر مكونات إدارة الأرباح وفقاً لنموذج Kothari et al 2005 على قيمة الشركة: تحليل حالة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 104(1)، 386-416.
- هادي، آلاء. (2017م). العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية وحجم التداول باستخدام نموذج (ميلر) في قياس إدارة الأرباح (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القادسية، العراق.

قائمة المراجع المرومنة:

- Abu-Arish, Wasem. (2016). Earnings Management (in Arabic). Jordan: From the Ocean to the Gulf for Publishing and Distribution.
- Jabbar, Nadhim. (2016). Motives and Means for Management to Adopt Accounting Earnings Management Practices and Methods to Reduce: An Empirical Study of a Sample of Iraqi Companies (in Arabic). Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences 6(1), 7-30.
- Garad, Ibrahim. (2011). The Relationship between Audit Quality and Earning Management in the Local Banks in Palestine (in Arabic) (Unpublished Master Thesis). Islamic University, Gaza. Palestine.
- Helles, Salim, and Abu-Reda, Maher. (2014). The Role of the Boards of Directors in Improving the Performance of the Auditing Committees on the Banks Listed in Palestine Stock Exchange (in Arabic). IUG Journal of Economics and Business Studies, 23(2), 89-118.
- Allam, Hamdan, Subry, Mushtaha and Awad, Bahaa. (2012). The Role of Audit Committees in Persisting Earnings as Evidence of Earnings Quality (in Arabic). Jordan Journal of Business Administration, 8(3), 409-433.
- Hamidi, Krar, Maji, Ahmad and Naceef, Ala'a. (2017). Audit Committee's Importance in Improving Internal Control System (in Arabic). Al-Gharee for Economics and Administration Sciences, 14(3), 765-782.
- Al-Daour, Gabr. (2013). The Effect of Adopting the Balanced Scorecard to Limit Earnings Management: Applied Study (in Arabic). IUG Journal of Economics and Business Studies, 21(2), 101-161.
- Al-Rayani, Mageed, Al-Saedy, Alaa and Al-Shawi, Elham. (2015). Earnings Management and its Relationship with Stock Returns: An Empirical Study on a Sample of Industrial Companies in the United Arab Emirates (in Arabic). Journal of Economic and Financial Research, (4), 11-31.
- Zainab, Ghazali. (2016). The Role of Corporate Governance in Influencing Control on Earnings Management in the Economical Institutions: Study for Some Algerian Economical Institutions (in Arabic) (Unpublished Master Thesis). Ferhat Abbas University, Algeria.
- Abd Almuttaleb, Al-Sartawi, Hamdan, Allam, Subry, Mushtaha and Ijela, Imad. (2013). The Effect of Audit Committees on Earnings Management: Empirical Study on Manufacturing Listed Companies before the International Financial Crisis (in Arabic). An-Najah University Journal for Research - B (Humanities). Al-najah University, Nables, 27(4), 819-846.
- Palestinian Monetary Authority. (2017). A guide to the best rules and practices for banking governance in Palestine (in Arabic). 1st Edition, Ramallah, Palestine: Palestinian Monetary Authority. Available at: <http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=823andlanguage=ar-EG>
- Sesalem, Rawan. (2018). Effect of the Characteristics of the Audit Committee on the Auditor Opinion: Applied Study on Banks Listed in the Palestine Exchange (in Arabic) (Unpublished Master Thesis). The Islamic University, Gaza, Palestine.
- Al-Shaer, Samir. (2019). The Impact of Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosure: An Applied Study on the Banks Listed on the Palestine Exchange (in Arabic) (Unpublished Master Thesis). The Islamic University, Gaza, Palestine.
- Shaheen, Ali. (2011). Earnings Management Risks in Banking Environment: Applied and Analytical Study on the Palestinian Banks (in Arabic). Gulf University Journal: Administrative and Financial Sciences Division, 3(4), 1030-1067.
- Shawshy, Kohyna. (2016). A Proposed Framework of the Impact of the Application of International Accounting Standards in the Reduction of Earnings Management Practices in the Algerian Companies (in Arabic) (Unpublished Doctor Thesis). M'Hamed Bougara University of Boumerdés, Algeria.
- Al-Shari'a, Ala'a. (2017). Role of Audit Committees in Reduction Earnings Management Practices and their Impact on the Quality of the Published Financial Reports of Joint Stock Companies in

- Iraq: A Practical Study on Some Insurance Companies Listed in Iraq Stock Exchange (in Arabic). Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, 7(1), 159-187.
- Sahrawy, Ahlam. (2018). Effect of Audit Committee In Reduction of Earnings Management : Study a Sample of French Institutions Listed on the CAC-40 Index (in Arabic) (Unpublished Master Thesis). Larbi Ben M'hidi university, Oum El Bouaghi, Algeria.
- Abedelhaleem, Ahmad. (2012). The Role of Audit Committees in Reducing Earnings Management Practices: Empirical and Comparative Study (in Arabic). Journal of Business Studies and Research, 1(2), 205-308.
- Abed, Nuha and Ibrahim, Affaq. (2019). Impact of Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosure Practices: Applied Study in a Number of Local Banks Listed in Iraq Stock Exchange (in Arabic). Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, 15(45), 247-265.
- The Palestinian Banking Law No. (2) (in Arabic). (2002). Available at: <http://info.wafa.ps>
- Qdeeh, Bassam. (2013). Effect of Audit Committees Characteristics on the Quality of Financial Reports: An Empirical Study on the Banks Listed on the Palestine Exchange (in Arabic) (Unpublished Master Thesis). The Islamic University, Gaza, Palestine.
- Kanah, Mohamad. (2014). The role of audit committees in Reducing the practice of Earnings management within corporate governance with an applied study on joint stock companies Listed in the Saudi Stock Exchange (in Arabic) (Unpublished Master thesis). Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.
- Al-Mubasher, Hasan. (2014). The Relationship of Internal Audit Quality to Earnings Management Reduction: An Applied Study on Companies Listed on the Palestine Exchange (in Arabic) (Unpublished Master Thesis). The Islamic University, Gaza, Palestine.
- Hadi, Ala'a. (2017). The Relationship between Creative Accounting Practices and Trading Volume using Miller Model in Measuring Earnings Management (in Arabic) (Unpublished Master Thesis). Al Qadisiyah University, Iraq.

المراجع الأجنبية:

- Abu-Saleem, Khalil. (2019). The Impact of Audit Committee Characteristics on the Creative Accounting Practices Reduction in Jordanian Commercial Banks. *Modern Applied Science*, 13(6), 113-123. <https://doi.org/10.5539/mas.v13n6p113>.
- Albaidhani, Ahmed. (2016). The Role of Audit Committee in Corporate Governance: A Descriptive Study. *International Journal of Research and Methodology in Social Science*, 2(2), 45-57.
- Albersmann, Benjamin, and Hohenfels, Daniela. (2017). Audit Committee and Earnings Management: Evidence from the German Two-Tier Board System. *Schmalenbach Business Review*, 18(2), 147-178.
- Aldamen, Husam, Duncan, Keith, Kelly, Simone, Mcnamara, Ray, and Nagel, Stephan. (2011). Audit Committee Characteristics and Firm Performance during the Global Financial Crisis. *Accounting and Finance Journal*. 52(2012), 971-1000.
- Alzoubi, Ebraheem. (2019). Audit Committee, Internal Audit Function and Earnings Management: Evidence from Jordan. *Meditari Accountancy Research*. <https://doi.org/10.1108/MEDAR-06-2017-0160>.
- Amin, Aminul, Lukviarman, Niki, Suhardjanto, Djoko, and Setiany, Ema. (2018). Audit Committee Characteristics and Audit Earnings Quality: Empirical Evidence of the Company with Concentrated Ownership. *Review of Integrative Business and Economics Research*, 7(1), 18-32.
- Ayedh, Abdullah, Fatima, A., and Mohammad, Muslim. (2019). Earnings Management in Malaysian Companies During the Global Financial Crisis and the Coincidental Effect of IFRS Adoption. *Australian Accounting, Business and Finance Journal*. 13(1), 4-26. <https://doi.org/10.14453/aabfj.v13i1.2>.

- Bala, Hussaini, Gugong, and Kumai, Benjamin. (2015). Audit Committee Characteristics and Earnings Quality of Listed Food and Beverages Firms in Nigeria. *International Journal of Accounting, Auditing and Taxation*, 2(8), 216-227.
- Bédard, Jean, Chtourou, Sonda, and Courteau, Lucie. (2004). The Effect of Audit Committee Expertise, Independence, and Activity on Aggressive Earnings Management. *International Journal of Auditing*, 23(2), 13-35.
- Ben-Amar, Anis. (2014). The Effect of Independence Audit Committee on Earnings Management: The Case of French. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 4(1), 96-102.
- Cohen, Daniel, and Zarowin, Paul. (2010). Accrual-Based and Real Earnings Management Activities around Seasoned Equity Offerings. *Journal of Accounting and Economics*, 50(1), 2-13. <https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2010.01.002>.
- El-Diri, Malek. (2017). *Introduction to Earnings Management* [Electronic Version]. Springer International Publishing AG 2018.
- Elhaddad, Mohamed, and Ezzarzari, Zakaria. (2017). The Effect on the Presence of Audit Committee on Earnings Management in Morocco. *European Scientific Journal*, 13(4), 225-237.
- Fatma, Keri, and Agustia, Dian. (2019). The Influence of Family Control and Institutional Ownership of Profit Management. *International Journal of Innovation, Creativity and change*, 9(8), 93-107.
- Firnanti, Friska, Pirzada, Kashan, and Budiman. (2019). Company Characteristics, Corporate Governance, Audit Quality Impact on Earnings Management. *Accounting and Finance Review*, 4(2), 43-49. [https://doi.org/10.35609/afr.2019.4.2\(2\)](https://doi.org/10.35609/afr.2019.4.2(2)).
- Garcia, Laura, Barbadillo, Emilia, and Perez, Manuel. (2010). Audit Committee and Internal Audit and the Quality of Earnings: Empirical Evidence from Spanish Companies. *Journal of Management Governance*, 16(2012), 305-331.
- Goel, Sandeep. (2016). The Earnings Management Motivation: Accrual Accounting vs. Cash Accounting. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 10(3), 48-66. <https://doi.org/10.14453/aabfj.v10i3.4>.
- Habbash, Murya, Sindezingue, Christoph, and Salama, Aly. (2013). The Effect of Audit Committee Characteristics on Earnings Management: Evidence from the United Kingdom. *International Journal of Disclosure and Governance*, 10(1), 13-38.
- Habbash, Murya. (2010). *The Effectiveness of Corporate Governance and External Audit on Constraining Earnings Management Practice in the UK* (Unpublished Doctor Thesis). Durham University. From: <http://etheses.dur.ac.uk/448/>.
- Hansen, James, Lisic, Ling, Seidel, Timothy, and Wilkins, Michael. (2019). *Audit Committee Accounting Expertise and the Mitigation of Strategic Auditor Behavior* [Electronic Version]. From: <https://ssrn.com/abstract=3377737>.
- Ittonen, Kim, Tronnes, Per, and Vähämaa, Sami. (2018). Do Former Auditors on the Audit Committee Constrain Earnings Management? Evidence from the Banking Industry. *SSRN Electronic Journal*. <https://doi.org/10.2139/ssrn.2753710>.
- Jensen, Michael, and William, Meckling. (1976). Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305-360.
- Juhmani, Omar. (2017). Audit Committee Characteristics and Earnings Management: The Case of Bahrain. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 7(1), 11-31.
- Kamardin, Hasnah, and Ali, Belal. (2018). Audit Committee Characteristics and Real Earnings Management: A Review of Existing Literature and the New Avenue of Research. *Asian Journal of Multidisciplinary Studies*, 6(12), 128-135.
- Khudhair, Dheyaa, Alzubaidi, Firas, and Raji, Ali. (2019). The Effect of Board Characteristics and Audit Committee Characteristics on Audit Quality. *Management Science Letters*, 9, 271-282.

- Kibiya, Muhammad, Che-Ahmed, Ayoib, and Amran, Noor. (2016). Audit Committee Independence, Financial Reporting Quality: Further Evidence from Nigeria. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6(7), 125-131.
- Kieso, Donald, Weygandt, Jerry, and Warfield, Terry. (2016). *Intermediate Accounting*. (16th ed.). USA :John Wiley and Sons.
- Lessambo, Felix. (2018). *Auditing Assurance Services, and Forensics: A Comprehensive Approach* [Electronic Version]. USA: Springer. <https://doi.org/10.1007/978-3-319-90521-1>.
- Lin, Jerry, and Hwang, Mark. (2010). Audit Quality, Corporate Governance and Earnings Management: A Meta-Analysis. *International Journal of Auditing*, 14(1), 57-77.
- Lo, Kin. (2008). Earnings Management and Earnings Quality. *Journal of Accounting and Economics*, 45(2-3), 350-357. <https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2007.08.002>.
- Madi, Hisham, Ishak, Zuaini, and Manaf, Nor. (2014). The Impact of Audit Committee Characteristics on Corporate Voluntary Disclosure. *Procedia- social and Behavioral Sciences*, 164(2014), 486-492.
- Malhotra, Amarjeet, and Mishra, Mamta. (2016). Audit Committee Characteristics and Earnings Management: Evidence from India. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 6(2), 247-273.
- Miller, James. (2009). The Development of the Miller Ratio: A Tool to Detect for the Possibility of Earnings Management. *Journal of Business and Economics Research*, 9(1), 79-90.
- Moses, Temple. (2016). Audit Committee Number of Meetings and Earnings Management in Quoted Nigerian Banks. *International Journal of Advanced Academic Research*, 2(6), 14-23.
- Muda, Iskandar, Maulana, Weldi, Siregar, Hasan, and Indra, Naleni. (2018). The Analysis of Effects of Good Corporate Governance on Earnings Management in Indonesia with Panel Data Approach. *Iran Economics Review*, 22(2), 599-625.
- Nawafly, Ali, and Alarussi, Ali. (2019). Impact of Board Characteristics, Audit Committee Characteristics and External Auditor on Disclosure Quality of Financial Reporting. *Journal of Management and Economic Studies*, 1(1), 48-65.
- Nuryana, Yayan, and Surjandari, Dwi. (2019). The Effect of Good Corporate Governance Mechanism, and Earnings Management on Company Financial Performance. *Global Journal of Management and Business Research*, 19(1), 27-39.
- Oroud, Yazan. (2019). The Effect of Audit Committee Characteristics on the Profitability: Panel Data Evidence. *International Journal and Finance*, 11(4), 104-113.
- Poretti, Cédric, Schatt, Alain, and Bruynseels, Liesbeth. (2018). Audit Committee's Independence and the Information Content of Earnings Announcements in Western Europe. *Journal of Accounting Literature*, 40(2018), 29-53. <https://doi.org/10.1016/j.acclit.2017.11.002>.
- Salleh, Nik, and Haat, Mohd. (2014). Audit committee and Earnings Management: Pre and Post MCGG. *International Review of Management and Business Research*. 3(1), 307-318.
- Sarbanes-Oxley Act. (2002). *House of Representatives of the United States of America in Congress assembled*. 107th Congress 2nd Session, Report 107-610.
- Soliman, Mohamed, and Ragab, Aiman. (2014). Audit Committee Effectiveness, Audit Quality and Earnings Management: An Empirical Study of the Listed Companies in Egypt. *Research Journal of Finance Audit Accounting*, 5(2), 155-166.
- Sultana, Nigar, and Zahn, Mitchell. (2015). Earnings Conservatism and Audit Committee Financial Expertise. *Accounting and Finance*, 55(1), 279-310.
- Susanto, Yulius. (2016). The Effect of Audit Committees and Corporate Governance on Earnings Management: Evidence from Indonesia Manufacturing Industry. *International Journal of Business, Economics and low*, 10(1), 32-37.
- Vanasco, Rocco. (1994). The Audit Committee: An International Perspective. *Managerial Auditing Journal*, 9(8), 18-42. <https://doi.org/10.1108/02686909410071151>.

- Verschoor, Curtis. (2008). *Audit Committee Essentials* [Electronic Version]. John Wiley and Sons. From: <https://books.google.ps>.
- Yasa, Gerianta, Astika, Ida, and Widiarini, Ni. (2019). The Influence of Accounting Conservatism, Ios, and Good Corporate Governance on the Earnings Quality. *Jurnal Ilmiah akuntansi dan Bisnis*, 14(1), 86-94.
- Yasser, Qaiser, and Almamun, Abdullah. (2016). Audit Committee Structure and Earnings Management in Asia Pacific. *Economics and Business Review*. 2(1), 66-84.
- Yaari, Verda, and Ronen, Joshua. (2008). *Earnings Management: Emerging Insights in Theory, Practice, and Research* [Electronic Version]. Springer Science and Business Media 2008. Retrieved September 15, 2019. From: <https://books.google.ps>.
- Zgarni, Amina, Fedhila, Hassouna, and El Gaied, Moez. (2018). Audit Committee and Discretionary Loan Loss Provisions in Tunisian Commercial Banks. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 8(2), 85-93.
- Zgarni, Inaam, and Halioui, Khamoussi. (2016). Audit Committee Effectiveness, Audit Quality and Earnings Management: A Meta-Analysis. *International Journal of Law and Management*, 58(2), 179-196. <https://doi.org/10.1108/IJLMA-01-2015-0006>.